وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعــة تيــسمسيــلت
كلية الحقوق
قسم العلوم السياسية

محاضرات في مــادة: صنع وتنفيذ السياسات المحلية

مطبوعة بيداغوجية لطلبة السنة أولى ماستر علوم سياسية السداسي الثاني- تخصص الإدارة المحلية

إعداد

د/ نش حمزة

جامعة تيسمسيلت
المجلس العلمي
كلية الحقوق

الموسم الجامعي

٢٠٢١ – ٢٠٢٢ م

بسم الله الرحمن الرحيم

برنـــامج المادة حسب المقرر الرسمي

اسم المادة: صنع وتنفيذ السياسات المحلية

الرصيد: ٦.

المعامل: ٣

أهداف التعليم:

يهدف هذا المقرر لتوضيح آلية صنع السياسات المحلية من جهة من خلال ما يعرف بتقرير السياسة المحلية (المجلس الشعبي البلدي، المجلس الشعبي الولائي) هذا من جهة، و من جهة ثانية ينبغي تحديد الفئات المسؤولة عن تنفيذ السياسات المحلية التي تم تقريرها، و الوسائل التي تكفل فعالية التنفيذ وكذا الرقابة المرافقة لعملية التنفيذ لتفادي أي خروقات قد تحصل.

المعارف المسبقة المطلوبة :

يجب أن يكون الطالب قد تحص على تكوين في مقاييس النظم السياسية المقارنة، استراتيجية صنع القرار، السياسات العامة، القانون الإداري، الإدارة العامة، نظريات التنظيم و التسيير، مدخل لعلم الإدارة.

محتوى المادة:

- الإطار النظري للجماعات المحلية.
- أسباب الأخذ بنظام الجماعات المحلية
- أركان و أهداف قيام الجماعات المحلية
- الإطار النظري السياسة العامة.
- مراحل تطور السياسة العامة
- أنواع وخصائص السياسة العامة
- مراحل صنع السياسة العامة.
- صناعة السياسة العامة
- النظريات المفسرة لدور الجماعات المحلية في صنع وتنفيذ السياسة العامة
- واقع الجماعات المحلية في صنع وتنفيذ السياسة العامة .

جامعة تبسة المجلس العلمي كلية الحقوق

طريقة التقييم: العلامة المحصل عليها في الامتحان الكتابي إلى جانب العلامة المقدمة للطالب في حصة الأعمال الموجهة و المتضمنة التقويم المستمر، و كذا مختلف الأعمال التي يكلف الطالب بإنجازها.

المراجع: (*كتب،ومطبوعات ، مواقع انترنت*، إلخ)

- محمد محمد بدران ، **الإدارة المحلية :- دراسات في المفاهيم و المبادئ العملية**. القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٨٦.
- عبد الحميد قرفي، **الإدارة الجزائرية مقاربة سوسيولوجية**. القاهرة: دار الفجر للنشر و التوزيع، ٢٠٠٨.
- عبد الرزاق ابراهيم الشحلي، **الإدارة المحلية دراسة مقارنة**، ط١، دار ميسرة للتوزيع و الطباعةن ٢٠٠١.
- أحمد محيو، **محاضرات في المؤسسات الإدارية**، (ترجمة: محمد عرب صاصيلا). الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ١٩٧٩.
- جعفر أنس قاسم، **اسس التنظيم الإداري و الإدارة المحلية الجزائرية**. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ١٩٨٢.
- حسين مصطفى، **الإدارة المحلية المقارنة**. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ١٩٨٢.
- خالد الزغبي، **القاون الإداري**.عمان: مكتبة دار الثقافة للنشر و التوزيع، ١٩٩٨.
- رضا خلاصي، **النظام الجبائي الجزائري**. الجزائر: دار هومة، ٢٠٠٦.

برنامج المحاضرات وفقا للمقرر الرسمي

****

ملاحظة: تم توزيع مقرر السداسي الثاني في مادة **صنع وتنفيذ السياسات المحلية** السنة الأولى ماستر علوم سياسية على عشرة (١٠) محاضرات، وفقا للمقرر الرسمي، وهذا ما تم رسمه في البرنامج التالي:

****

المحاضرة الأولى: الإطار النظري للجماعات المحلية.

المحاضرة الثانية: أسباب الأخذ بنظام الجماعات المحلية

المحاضرة الثالثة: أركان و أهداف قيام الجماعات المحلية

المحاضرة الرابعة: الإطار النظري السياسة العامة.

المحاضرة الخامسة: مراحل تطور السياسة العامة

المحاضرة السادسة: أنواع وخصائص السياسة العامة

المحاضرة السابعة: مراحل صنع السياسة العامة.

المحاضرة الثامنة: صناعة السياسة العامة

المحاضرة التاسعة: النظريات المفسرة لدور الجماعات المحلية في صنع وتنفيذ السياسة العامة

المحاضرة العاشرة: واقع الجماعات المحلية في صنع وتنفيذ السياسة العامة .

جامعة تيسمسيلت
المجلس العلمي
كلية الحقوق

المحاضرة الأولى:

الإطار المفاهيمي للجماعات المحلية والسياسة العامة

كل الدول على اختلاف أنظمتها السياسية تسعى بالأخذ بنظام الإدارة المحلية أو نظام الجماعات المحلية التي تعبّر عن مجموعة من الأجهزة والوحدات الإدارية الموجودة في الدولة أو إقليم معين، بمعنى تكون في مستوى إقليمي من الحكومة الوطنية في الدولة الموحدة مع منحها بعض الخصوصيات كالسلطة الإدارية، الاستقلال المالي، تنفيذ البرامج السياسية.

فمن هذا المنطلق، أصبحت الأنظار تتجه نحو نمط تسيير الإدارات المحلية ومحاولة إيجاد الطرق المثلى التي تمكّن من الوصول إلى تسير ذو فعالية ونجاح يسمح باستخدام الموارد البشرية والمادية بشكل يلاءم المكان والزمان ويحقق النجاح بأقل وقت وتكلفة،ويمكن من خلاله بناء دولة جديدة ذات قوة ومكانة مع دول العالم.

كما أن لكل مؤسسة أو إدارة نظام تقوم عليه لتسيير أمورها وتوفير الخدمات الأنجع للمواطن الذي يعتبر هدف لكل مؤسسة، لأنها لا يمكن أن تعرف نجاحها أو فشلها إلى من خلال مدى رضى وتقبل الأفراد للمشروع المقدّم، فمن خلال هذه التفاعلات التي تحدث على أرض الواقع، تستطيع الإدارة أن تبني سياساتها وبرامجها، وبالضرورة تسمح هذه العملية لبقاء النظام الإداري وتقدّمه وتطّوره إلى الأحسن.

أولا : مفاهيم عامة حول الجماعات المحلية

جامعة تبسة
المجلس العلمي
كلية الحقوق

قبل الحديث عن دور الجماعات المحلية في صنع وتنفيذ السياسات العامة المحلية استوجب علينا أولا الوقوف لتوضيح وتحديد مفهوم الجماعات المحلية

ـــــ مفهوم الجماعات المحلية

إن نظام الإدارة المحلية كظاهرة قانونية، لا يرجع تاريخها إلى أكثر من القرن التاسع عشر في انجلترا لم يكن بالمدن مجالس محلية يشترك فيها المواطنون قبل عام 1835 م، ولعل أول تشريع صدر في هذا المجال هو قانون الإصلاح عام 1832 م، ثم توالى بعد ذالك ظهور التشريعات المنظمة للحكم المحلي بها. أما فرنسا فلم تنشأ بها المجالس المحلية إلا في عام 1833 م ولم يعط لتلك المجالس حق إصدار القرارات الإدارية إلا في عام 1884م

أ .تعاريف للجماعات المحلية:

الجماعات المحلية من الأساليب الإدارية لتسير الأقاليم المحلية، وهي عكس المركزية الإدارية التي تسمح للمنتخبين المحليين بتسيير شؤون الإقليم المحلي، ومشاركة المواطنين المحليين في تسير شؤونهم بأنفسهم عند اختيار ممثليهم وتفاعلهم مع السلطات المحلية في تسيير الشأن المحلي.

إن التعاريف الواردة حول الجماعات المحلية متعددة مع اختلاف تسميتها في بعض الأحيان فهناك من يسميها بالحكم المحلي وهذا ما نجده في الأنظمة الأنجلو سكسونية وما Administration localeيدور في فلكها، وهناك من يطلق عليها تسمية الإدارة

المحلية وهو ما يطبع على النظام الفرنسي والدول التي كانت مستعمرة لها ومن بين التعاريف[1]:

جامعة تيسمسيلت المجلس العلمي كلية الحقوق

- **هي مجموعة الاجهزة التنفيذية والفنية عل المستوى المحلي تتولى إدارة الشؤون والخدمات العامة ذات الطابع المحلي فقد تكون منتخبة أو معينة وتباشر اختصاصاتها عن طريق النقل أو التفويض،**

فهي تعني توزيع الوظيفة الإدارية في الدولة بين أجهزتها المركزية في العاصمة، وهيئات محلية مستقلة عنها ومن ثم فهي أسلوب من أساليب تنظيم الدولة من شأنها تحقيق اللامركزية الإدارية.

-أيضا هي ذاك الجزء من الحكومة الأم أو الدولة الذي يختص أساسا بالمسائل التي تعم سكان منطقة معينة أو مكان معين إلى جانب المسائل التي يرى البرلمان ملائمة إدارتها بواسطة سلطات محلية منتخبة تكمل عمل الحكومة، ونجد تعريف الجماعات الذي عرفها" " **Renard** " رونارد بأنها" :الإدارة المحلية من شأنها تكييف الإدارة العامة من حاجيات ورغبات كمنطق ذات وجهة محلية.

-إذن الجماعات المحلية هي جماعة إدارية منتخبة، متخصصة، تباشر صلاحياتها على أساس التفويض لضمان وسلامة حسن سير المرافق المحلية والحفاظ على وحدة الدولة والالتزام بسياستها العامة،

فوجود هيئات محلية ضروري للتكفل بمسائل تخص منطقة دون أخرى لتراعي خصوصياتها هذه الهيئات تقوم بالدور المكمل لدور الحكومة المركزية.

ب .**الإطار القانوني للجماعات المحلية :**

[1] بومدين طاشمة، **الحكم الراشد ومشكلة بناء قدرات الإدارة المحلية في الجزائر**، مجلة التواصل، جامعة أبوبكر بلقايد، تلمسان، العدد26 2010 .، ص26

إن الجهاز التنفيذي للجماعات المحلية ينتخب من قبل السكان ويطلق علىها في الجزائر اسم البلديات والولايات وباسم المحافظات والمقاطعات في بعض الدول والتي تتوزع عبر الأقاليم الوطنية سيأتي التفصيل فىها كالتالي[1]:

جامعة تبسة
المجلس العلمي
كلية الحقوق

1. –تعريف البلدية :

حسب المادة الأولى الثانية والثالثة من القانون[2] رقم11 المؤرخ في 20 رجب عام 1432الموافق 22 يونيو سنة 2011 عرفها على أنها[3]:

•الجماعة الإقليمية القاعدية للدولة.

•القاعدة الإقليمية اللامركزية ومكان لممارسة المواطنة وتشكل إطار مشاركة المواطن في تسيير الشؤون العمومية.

•تمارس البلدية صلاحياتها في كل مجالات الاختصاص المخولة لها بموجب القانون ، وتساهم مع الدولة بصفة خاصة في إدارة تهيئة الإقليم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأمن وكذا الحفاظ على الإطار المعيشي للمواطنين وتحسينه ولها هيئتان المجلس الشعبي البلدي، ورئيس البلدية

كما يعرفها" ناجي عبد النور "بأنها :وحدة أو هيئة إدارية لا مركزية إقليمية محلية،أو الجهاز أو الخلية التنظيمية الأساسية والقاعدية سياسيا وإداريا واجتماعيا وثقافيا إلا

---

[1] عثمان عزيزي، **دور الجماعات والمجتمعات المحلية في التسيير والتنمية بولاية خنشلة**، دراسة حالة بلدية قايس وبلدية الرملية، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في التهيئة العمرانية، كلية علوم الأرضوالجغرافيا والتهيئة العمرانية، جامعة قسنطينة، 2008 ، ص10

[2] المرجع نفسه، ص10

[3] بدري نصر الدين، **الاستقلالية المالية للجماعات المحلية**" دراسة حالة ثلاث بلديات"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص تسيير المالية العامة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2011 ،ص47

أن أكثر التعريفات معاصرة ودلالة لمفهوم البلدية في وقتنا الحاضر بأن" :البلدية عبارة عن جهاز تخطيطي له صلاحيات تنفيذية لمشروعات تنموية

كماأنه أداة تحريك المجتمع بالإضافة إلى توفير البيئة الصحيحة، التي تساعد المواطنين على استثمار مواردهم وطاقاتهم للمشاركة والمساهمة في العملية التنموية في المدى القصير وعلى المدى الطويل[1].

•الـــــــــــــــــــــــــــــولاية:

هي الجماعة الإقليمية للدولة وتتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة،

وهي أيضا الدائرة الإدارية غير الممركزة للدولة وتشكل بهذه الصفة فضاء لتنفيذ السياسات العمومية التضامنية والتشاورية بين الجماعات الإقليمية والدولة، وتساهم مع الدولة في إدارة وتهيئة الاقليم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحماية البيئة وكذا حماية وترقية وتحسين الإطار المعيشي للمواطنين شعارها من الشعب وإلى الشعب.

•للولاية هيئتان هما :المجلس الشعبي الولائي والوالي

إذن الولاية هي شخص معنوي اقليمي، تمارس صلاحياتها داخل حيز جغرافي يضم أحد مناطق أو أجزاء الدولة، فالدولة الجزائرية مقسمة إلى58 ولاية

المحاضرة الثانية

أسباب الأخذ بنظام الجماعات المحلية

إن تبني الدولة لهذا النظام يرجع سببه الرئيسي إلى المزايا التي تحققها بالإضافة إلى تخفيف العبء الذي كان مركزا في يد السلطة المركزية التي كانت تدير وتسير جميع أمور المواطنين من مركز واحد وتتمثل هذه الأسباب في:

[1] ناجي عبد النور، دور الادارة المحلية في تقديم الخدمات العامة) تجربة البلديات الجزائرية(، متحصل عليه من الموقع بتاريخ 02 /2021/12

1. أسباب إدارية :

يعد نظام الجماعات المحلية من أكثر الوسائل الفعالة فعالية وكفاءة في الأداء وتقديم السلع والخدمة العمومية المحلية لأنه بخلاف النمط المركزي ويمكن تلخيص الأهداف الإدارية في:

- تبسيط الإجراءات والقضاء على الروتين الإداري وهي خاصية الاستجابة السريعة للإدارة المحلية.
- تحقيق الكفاءة الإدارية لأنها تعتبر أكثر قدرة وكفاءة في تقديم الخدمات المحلية للسكان المحليين.
- العدالة في توزيع الأعباء المالية لأن قيام الإدارة المركزية بإدارة المرافق العامة لا يؤدي إلى تحقيق العدالة في توزيع الأعباء المالية

2. أسباب اجتماعية سياسية:

تعد مشاركة الجماهير في الشؤون المحلية طبعا هاما وحساسا يفرض ضرورة حكم المجتمع المحلي نفسه من خلال انتخاب ممثلين لها، وبالتالي ضرورة توسيع وتنويع قنوات المشاركة في صنع السياسات العامة أمام المواطن المحلي سواء كقيمة أخلاقية تحقيقا لمبدأ المواطنة والسيادة الشعبية، أو كهدف عملي من أجل ضمان مزيد من تأييد المواطنين لتحقيق أهداف السياسات العامة

فالتنظيم المحلي يؤكد على أهمية مشاركة الشعب في تسير على تنفيذ السياسات التي تطبق عليهم باعتبار أن المشاركة هي الأداة شؤونه الرئيسة لنظم الحكم والإدارة في تحقيق التنمية المحلى

3 أسباب اقتصادية :

وهو عجز الدولة على تسير كل النشاطات الاقتصادية المختلفة بمفردها فأسندت إلى الجماعات المحلية مهمة تحقيق هذا الهدف حيث تلعب دورا فعالا إلى جانب الدولة في المجالات الاقتصادية المتنوعة والمختلفة والتنموية الشاملة[1]

المحاضرة الثالثة :
أركان و أهداف قيام الجماعات المحلية

أولا :أركان الجماعات المحلية

تتميز هذه الأركان بالتماسك والترابط فيما بينهما وهي كما يلي:

1. وجود مصالح محلية متميزة عن المصالح الوطنية[2]

يقصد بوجود مصالح محلية لا مركزية تلك الشؤون والاهتمامات المتعلقة بالمجال الإداري) الوظيفة الإدارية، السلطة التنفيذية .(يرجع سبب و مبرر قيام النظام المركزي إلى وجود مصالح أو شؤون محلية، تتمثل في الضامن الذي يعبر عن اهتمامات واحتياجات سكان الإقليم أو جهة معينة من الدولة تختلف عن احتياجات والمصالح الوطنية العامة والمشتركة بين جميع المواطنين بالدولة

[1] بلجيلالي محمد، **إشكالية عجز ميزانية البلديات، دراسة تطبيقية للبلديات، بولاية تيارت**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية،جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2010، ص21

[2] عادل بوعمران، **البلدية في التشريع الجزائري :أجهزة البلدية – مالية البلدية – الوظيف البلدي – صلاحيات البلدية**، الجزائر، عين مليلة، دار الهدى 2010 ، ص20

إن اعتراف القانون واعتداده بهذا التمايز الموجود حقيقتا وفعلا بين المصالح المحلية الإقليمية(، والمصالح الوطنية يشكل الركن الأساسي لوجود اللامركزية، من حيث تكفلالإدارة المركزية بالمصالح الوطنية.

ثانيا :أهداف قيام الجماعات المحلية[1]

إن الهدف من إقامة جماعات محلية أو بالأحرى لامركزية إدارية هو تخفيف العبءعن كاهل الحكومة المركزية في العاصمة، ولا يمكن تحقيق ذلك عن طريق نظام المركزية إنما يشاركها في ذلك ممثلين لها في مختلف الأقاليم أو المناطق بحيث تمنح لهم سلطة البث النهائي في حدود ما يخول لهم من سلطات وهي كالتالي:

1. أهداف سياسية:

تمثل الجماعات المحلية الركيزة أو الدعامات الأساسية للديمقراطية من الناحية النظرية والتاريخية، ذلك لما تهدف إليه من إشراك المواطنين في إدارة الأمور المحلية بهم،ولهذا كثيرا ما يقال أن اللامركزية الإدارية أو الإدارة المحلية المنتخبة" تعد المدرسة النموذجية للديمقراطية"،

أو أن ":ديمقراطية الإدارة المحلية تعتبر جزءا لا يتجزأ من النظام الديمقراطي "إن لم تكن أساسا قاعدة لنظام الحكم الديمقراطي في الدولة، كما أن الجماعات المحلية ترمي من ناحية أخرى إلى تدعيم الوحدة الوطنية وتحقيق التكامل القومي ومجابهة المخاطر التي قد يتعرض لها الوطن وقت الأزمات والكوارث وغيرها كما تهدف الجماعات المحلية كذلك إلى:

- تكريس مبادئ النظام الديمقراطي في الدولة، لاسيما على المستوى المحلي.

[1] أحمد لكحل، **دور الجماعات المحلية في حماية البيئة**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2014 ، ص68

•منح الناخبين و المنتخبين على حد سواء، اختبار من يمثلهم و التمييز بين أفضلهم خاصة إذا تكررت العملية عدة مرات وهي عملية تدريب لأعضاء المجالس المحلية على الممارسة السياسية للديمقراطية في إدارة الشؤون المحلية.

•مواجهة الأزمات، خاصة في أوقات الحروب والأزمات فلا يختل النظام بمجرد اختلال امن العاصمة والحكومة المركزية[1].

ثانيا :أهداف إدارية واقتصادية

إن فلسفة الجماعات لا تدور جميعها حول الأهداف السياسية السابق الإشارة إليها،وإنما تتبلور كذلك في كونها مسألة اختيار لأفضل الوسائل لتحقيق الأهداف الإدارية والاقتصادية، وهذه الأهداف تتمثل أساسا في:

•يتحقق استقلال الهيئة المحلية بتفتيت وتوزيع سلطات وامتيازات الوظيفة الإدارية في الدولة بين السلطات الإدارية اللامركزية ،مما يتيح لهذه السلطة أن تتفرغ لأهات المسائل واليات ها تاركة التفاصيل والجزئيات لتلك الهيئات,الأمر الذي يؤدي في الواقع إلى تحقيق الجودة والإتقان لما يباشر من وظائف على مستوى المجتمع.

•الحد من البيروقراطية وذلك بتبسيط الإجراءات الإدارية وتجنبها للروتين والنمط الحكومي العقيم الذي يعتبر من سمات المركزية الإدارية والمساهمة في عملية التنمية.

•تخفيف العبء على الإدارة المركزية ،خاصة بعد التوسع الكمي في وظائف واختصاصات الدولة.

[1] سليمان محمد الطماوي، **الوجيز في القانون الإداري**، دراسة مقارنة، مصر، دار الفكر العربي، 1989 ، ص89

•كما تعمل على أن تواجه تنوع الحاجات وتباينها في مختلف مناطق وأقاليم الدولة بسرعة ومرونة أكثر.

•تعمل اللامركزية على تدعيم وتجسيد مشاركة المواطنين في إدارة شؤونهم المحلية.

•تحقيق اللامركزية ، التوزيع العادل للموارد والضرائب العامة على كافة المرافق والأقاليم في الدولة

ثالثا :أهداف اجتماعية

تتمثل في تذكية الشعور بالانتماء إلى مجتمع محلي متميز وتسهيل مبدأ المشارك الشعبية في الشؤون المحلية وكذلك تعميق الثقة بالإنسان وبالقيم الإنسانية مع تحقيق العدالة الاجتماعية، ونتيجة للتقدم العلمي والصناعي وما تترتب عليه من متغيرات هامة في النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بحيث أصبحت الدولة الحديثة مثقلة بالتزاماتها تجاه الإفراد.

كل هذه الظروف جعلت من العسير على السلطة المركزية أن تجمع بين يديها كل مقاليد الأمور و من هنا بدأ التفكير في نقل بقل بعض الأنشطة والاختصاصات إلى هيئات إقليمية أو مصلحية تباشرها استقلالا عن الدولة وعلى نحو يسمح بإشراك أفراد المجتمع المحلي في إدارة شؤونهم بأنفسهم

وفي الحقيقة إن اشتراك المواطنين في أدارة شؤونهم بالتعاون مع الحكومة المركزية، فضلا عن دلالته الديمقراطية يعتبر من الشروط اللازمة لنجاح إدارة المرافق العامة على مستوى الإقليمي[1].فمن المعروف أن كل إقليم من أقاليم الدولة له رغباتة ومصالحه

[1] 1 Jean. Bernard Auby, jean. François Auby, droit des collectivités locales, presses universitaire de France, septembre, 1990, p 42.

المتميزة،فاحتياجات إقليم صناعي تختلف عن احتياجات إقليم أخر زراعي أو تجاري أو سياحي،

ومن هنا كان من اللازم أن يستقل كل إقليم بإدارة مشروعاته و مرافقة المختلفة حسب حاجات وإمكانياته وبواسطة أشخاص على دراية بهذه الحاجات و الإمكانيات.

المحاضرة الرابعة

الإطار النظري للسياسة العامة

تعتبر عملية صنع السياسة العامة من الوظائف الحكومية الهامة والمعقدة، نظرا لتعدد الفواعل ذات العلاقة المباشرة بهذا المجال، والبيئة السياسية المتنوعة التي تعتبر المحدد الرئيسي لمخرجات صنع السياسة العامة خصوصا في السياسات الحكومية وفق آليات متعددة.

أولا :مفهوم السياسة العامة ومراحل تطورها[1]

مفهوم السياسة العامة

على الرغم من التعدد المفاهيمي بشأن السياسة العامة(، يظل أحد أكثر التعريفات المهيمنة على هذا المجالالباحث الأمريكي وصف عملية السياسة العامة (H. Lasswell) **هارولد لاسويل**"؟ بأنها" :

من يحصل على ماذا؟ متى؟ وكيف؟ قبل أن يضاف سؤال لماذا.

حيث يمكن وفق هذا الرأي أنها تعني ":مختلف النشاطات الحكومية الهادفة التي لها تأثير مباشر على حياة الأفراد."كل نظر إلى تعريف السياسة العامة في المنطلقات الفكرية التي تبناها، وقد عرفت على أنها ":العلاقة بين الوحدة الحكومية وبيئتها"،

وتعريف آخر يقول ":أن السياسة العامة هي تقرير أو اختبار حكومي للفعل أو عدم الفعل ."ويعرفها رجارد روز (على أنها " سلسلة من الأنشطة المترابطة قليلا أو كثيرا، وأن نتائجها تؤثر على من تهمهم مستقبلا وليست قرارات منفصلة."

[1] أحمد لكحل ، **مرجع سابق** ذكره ص30

حيث يتضمن التعريف الأخير الفكرة القائلة :بأن السياسة ليست قرارا بفعل شيء، وإنما برنامج أو نسق من الأنشطة غير محددة[1]،

من منظور آخر يعرف كل من **فركنلين** "و" **ريلي** " (السياسة العامة من منظور آخر يتمثل في أداء النظام السياسي، أي أنها:

" جميع القرارات والأفعال الحكومية الهادفة إلى حل المشاكل التي تواجهها الحكومة على المستوى الداخلي والخارجي...، ومنه تشير عملية صنع السياسة العامة إلى الكيفية التي تقرر من خلالها السلطة حل هذه المشاكل"

في حين تعريف كارل فريدريك يقول ":إن السياسة العامة هي برنامج عمل مقترح لشخص أو لجماعة أو لحكومة في نطاق بيئة محددة لتوضيح الفرص المستهدفة والمحددات المراد تجاوزها سعيا للوصول إلى هدف أو لتحقيق غرض مقصود

وهنا تعتبر السياسة العامة موجهة نحو أهداف وهذا ما يجعل فيها سلوكا هادفا موجها على الرغم من أن أهداف الحكومة قد يصعب فرزها أحيانا على وجه التحديد.

السياسة العامة في تعريف دايموك ":هي مجموعة المبادئ المرشدة عند اتخاذ القرارات في شتى مجالات النشاط القوي مثل الشؤون الخارجية، علاقات العمل، الإنتاج الزراعي، وما شابه ذلك.

يرى دافيد إيستون أنها ":مجموعة الوظائف الحكومية الدائمة "والتي تتضمن حسبه مراحل من التفاعل المستمر بين جميع مكونات النظام السياسي، حيث عبر عنها بسلسلة من المدخلات. فالسياسة العامة ما هي إلا خلاصة سياسات فرعية للعديد من جماعات المصالح

جامعة قسنطينة
المجلس العلمي
كلية الحقوق

[1] هشام زغاشو، **صنع السياسة العامة من منظور توزيع السلطة وعلاقتها بالرأي العام في الأنظمة المفتوحة**، مجلة البحوث والدراساتالإنسانية، العدد 10 ، 2015 ، جامعة قسنطينة، ص79

وحينما يتم التراضي والتوافق ما بين هذه السياسات والمصالح الفرعية" سياسة عامة" بصدد موضوع ما

عرفها روبرت استون" :العلاقة بين الوحدة الحكومية وبيئتها "[1]أما توماس داي: فيرى السياسة العامة هي ما تفعله الحكومة ومالا تفعله

الدكتور بسيوني حمادة يعرفها ":السياسة العامة ما هي إلا أفكار خاصة في البداية وعندما يشترك عدد كبير من الأفراد في هذه الأفكار تصبح سياسات مقترحات وعندما تتبنى السلطات الحكومية هذه المقترحات تصبح سياسات عامة

ويعرفها خيري عبد القوي" :على أنها تلك العمليات والإجراءات السياسية وغير السياسية التي تتخذها الحكومة بقصد الوصول إلى اتفاق على تعريف مشكلة والتعرف على بدائل حلها وأسس المفاضلة بينهما.

السياسة العامة عرفها أحمد سعيفان على أنها" :تعبير عن الرغبة الحكومية بالعمل، أو الامتناع عن العمل ، وهي مجموعة مبنية ومتماسكة من القرارات والانجازات يمكن غزوها لسلطة عامة محلية وطنية أو فوق وطنية، **فتضم بذلك أربع عناصر :الهدف، اختيار الأفعال التي تحققه ، إعلان الفاعلين لهذه السياسة، تنفيذ هذه السياسة**

يعرف السياسة العامة خليفة الفهداوي" :هي تلك المنظومة الفاعلة والمستقلة والمتغيرة والمتكيفة والتابعة، التي تتفاعل مع محيطها والمتغيرات ذات أنها العلاقة من خلال استجابتها الحيوية) فكرا وفعلا (بالشكل الذي يعبر عن نشاط مؤسسات الحكومة الرسمية وسلطاتها المنعكسة في البيئة الاجتماعية المحيطة بها، عبر الأهداف والبرامج والسلوكيات

جامعة تيسمسيلت المجلس العلمي كلية الحقوق

[1] جيمس اندرسون، **صنع السياسات العامة**، عامر الكبيسي مترجما، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ص14

المنتظمة[1]، في حل القضايا ومواجهة المشكلات القائمة المستقبلية، وتحديد الوسائل والموارد البشرية والفنية والمعنوية اللازمة وتهيئتها، لما يجسم أو يجسد تحقيقا "ملموسا للمصلحة العامة المشتركة المطلوبة في المجتمع[2]

إن السياسة العامة هي ما تقوله الحكومة وما تفعله بخصوص المشكلات المدركة أو المستشعرة وتمثل مرشدا لأنواع القرارات[3]،وغن معظم نشاطات ممثليها تجري في مكاتب الإدارة العامة وأجهزتها المعنية بعملية استلام طلبات والتماسات الناس من أبناء المجتمع،من خلال إصدار القوانين أو جمع الضرائب، وإجراء التنفيذات، وإقامة المنظمات، ووضع خطط الأمن والدفاع ودفع الضرائب وإجراءات التقاعد والضمان الاجتماعي، وغير ذلك الكثير مما يرتبط بأعمال السياسة العامة وتنفيذ الإدارة العامة، ولما يحقق المصالح الحكومية والاجتماعية العامة

والسياسة العامة هي تلك التي تطورها الأجهزة الحكومية أو غير الرسمية قد تسهم أو تؤثر في رسم وتطوير بعض السياسات العامة وتستمد خصوصيتها كونها متخذة من السلطة المخولة، كما يقول دافيد إستون من جانب النظام السياسي وهؤلاء عادة هم المشرعون والقياديون والحكام والرؤساء والمجالس والهيئات العليا، إنهم هم المسؤولونهم الذين يتمتعون بالسلطات لرسم السياسات والتصرف في إطار صلاحيتهم التي تكون عامة مقيدة ومحددة وليست مطلقة السياسة العامة أخذت مفاهيم يمكن تحديد بعضها:

-تشمل الأعمال الموجهة نحو أهداف مقصودة ولا تشمل التصرفات العشوائية التي تصدر عن بعض المسؤولين.

جامعة تبسة المجلس العلمي كلية الحقوق

[1] عليوة عبد الكريم درويش، **دراسات في السياسة العامة وضع القرار**، مركز القرارات للاستشارات، القاهرة، 2000 ، ص35

[2] تامر كامل عبد الكريم، محمد الخزرجي، **النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة**، عمان، دار مجدلاوي للنشر، 2004 ، ص29

[3] وصال نجيب العزاوي، **مبادئ السياسة العامة**، دار أسامة للنشر والتوزيع، 2000 ، ص14

-تشمل البرامج والأعمال المنسقة التي تصدر عن القادة الحكوميين وليست القرارات المنفصلة، فهي تشمل المراسيم الصادرة بتشريع القوانين وكذلك القرارات المنفذة لهذه القوانين هذا على سبيل المثال[1].

-السياسات العامة تشمل جميع القرارات الفعلية المنظمة والضابطة للتجارة [2]أو لمعالجة التضخم أو لمعالجة مشكلة السكن ولا تنوي الحكومة أن تفعلها أو تعد لفعلها، وإن الوعود والأماني شيء والسياسة العامة شيء آخر.

-تكون السياسة العامة إيجابية في صياغتها مثلما تكون سلبية، قد تأمر بالتصرف باتجاه معين وقد تنهي عن القيام بتصرفات غير مرغوبة، أو قد يعد سكوتها أو عدم التزامها بالتصرف إزاء ظواهر معينة بمثابة توجه

فالحكومة مثلا قد تتبنى سياسة عدم التدخل المسماة ب رفع اليد في ميدان أو قطاع ما أو إزاء ظاهرة محددة بذاتها، فهي في كل هذه الأحوال تؤثر بمواقفها على السكان أو المعنيين بهذه الأمور ربط الباحثون من علماء السياسة والإدارة العامة والاجتماع، مفهوم السياسة العامة بقضايا الشؤون المجتمعية العامة ومجالاتها التي تتمثل بالمطالب والقضايا، فضلا عن اختلاف آرائهم حول تعريف المجال العام الذي رأى فيه الفيلسوف الأمريكي جان دوي بأن الأنشطة تصبح عامة، حين تتولد عنها نتائج يتعدى تأثيرها نطاق الأفراد والجماعات المرتبطين فيها بصورة مباشرة

[1] أحمد سعيفان، **قاموس المصطلحات السياسية والدستورية والدولية**، بيروت، مكتبة لبنان، ص213

[2] فهمي خليفة الفهداوي، **السياسة العامة، منظور كلي في البيئة والتحليل**، عمان، دار المسيرة، 2001 ،ص38

المحاضرة الخامسة :

النظريات المفسرة لدور الجماعات المحلية في صنع وتنفيذ السياسات العامة:

تحتل عملية صنع وتنفيذ القرار أهمية متزايدة في العلوم الاجتماعية والإنسانية خصوصا في مجالات السياسة والإدارة الحكومية، ويهتم علماء السياسة والإجماع خاصة في الدول المتقدمة بنماذج ومداخل ومفاهيم لغرض صنع و تنفيذ القرارات عبر مؤسساتها المختلفة، ويحاولون التوصل إلى طرق ومبادئ عملية يستخدمها الإداريون وصانعو السياسة لمواجهة المشاكل والمواقف التي تتطلب اتخاذ قرار معين.

ونتيجة للتقدم الملحوظ الذي أحرزته العلوم السلوكية، التي أثرت حقل العلوم السياسية بجملة من الاختيارات لدراسة القرارات، وسلوك الهيئات والمؤسسات الحكومية وسياستها المختلفة على أساس كونها مجموعة قرارات يساهم في صنعها مجموعة من الجهات الرسمية وغير الرسمية

فالسياسة التي تتبناها الحكومة في الشؤون الداخلية و الخارجية تمثل مجموعة من القرارات التي يمكن إخضاعها للدراسة والتحليل، مع العلم أن النظريات والمقاربات تعد ضرورية لأغراض التحليل والبحث وتسهيل الاتصالات، وتقديم الإسهامات والإيضاحات والتبريرات اللازمة لفهم عملية صنع وتنفيذ السياسات العامة

لذلك يقول [1]" أندرسون " الذي نجده ونصل إليه يعتمد جزئيا على ما نبحث عنه في إطار المفاهيم والنظريات البحثية، في هذا الصدد نركز على أهم النظريات والنماذج

[1] محمد شبلي، **المنهجية في التحليل السياسي) المفاهيم، المناهج، الإقترابات، الأدوات(**، ديوان المطبوعات الجزائرية، 1977 ، ص٨٨

المجلس العلمي

نظرية الاتصال لكارل دويتش

يعتبر الاتصال شريان الحياة للنظام السياسي، فبدونه يعجز عن الاستمرار، إذ يعد أول من استخدم KARL DEUTSCH" عالم السياسة الأمريكي " كارل دويتش الاتصال كبؤرة اهتمام للتحليل السياسي في كتابه" العصب الحكومي ."حيث يرى" دويتش"

أن عملية الاتصال جوهرية لأي نظام سياسي، فهو يستقبل باستمرار، وتقوم وسائل الاستقبال بتلقي المعلومات في صورة رسائل لتنقل إلى مراكز صنع السياسة العامة محليا أو وطنيا، أي المعلومات المخزنة في ذاكرة الحكومة من نظم معلومات، سجلات إلخ ..... .

إن دراسة السياسات العامة من زاوية نظرية تعني دراسة السلوكيات والأفعال المتعلقة بتبادل المعلومات والرسائل بين التفاعليين السياسيين، بالتركيز على قنوات وانسياب المعلومات وأنواعها، كذلك القواعد التي تحكم العملية داخل النظام السياسي ومدى تجانسها.

فنظام الاتصال في حد ذاته نظام للمعلومات، والمعلومة هي علاقة نمطية بين الأحداث، والاتصال هو نقل هذه الأنماط من العلاقات.

ولذلك أخذ " دويتش " المعلومة كوحدة تحليل واعتبرها جوهر العملية السياسية وتكون الاتصالات أكثر فاعلية بحسب المعلومات أو الجهات الموجهة إليها ومضامينها وقوتها.

كما يمكن أن تفقد المعلومات قيمتها بسبب التشويه أن سوء الفهم للرسائل وتقديرها.

لذلك حدد" دويتش "مفاهيم تتعلق بتدفق المعلومات ومعالجتها وتتضمن " التحمل" " ويعني مجموعة المعلومات والرسائل القادمة إلى النظام أي ضغوط البيئة، كما" Load التي تشير إلى قدرة على ، " "Load capacity " يستدعي استجابته، ثم " طاقة التحمل استقبال كل المعلومات الواردة ومعالجتها[1]، والتي تتوقف على درجة دقة المعلومات، ثم" الاستدعاء

[1] محمد شبلي، **مرجع سابق** ، ص149

ويعبر عن قدرة النظام للاستفادة من الخبرات السابقة التي يمكن أن تفيد في تحليلالمعلومات هذه عناصر تتعلق بالمعلومات، من خلال نموذج الاتصال الذي يمكن من خلاله معرفة ما قد ينشأ خلال معرفة ما قد ينشأ خلال عملية صنع السياسات العامة من علاقات أو بؤر لتدفق المعلومات حيث أصبح لنموذج الاتصال دور لا ينكر في دراسة مشكلات وقضايا عديدة من حيث التركيز على كل الفاعلين في الحياة السياسية، من وسائل الإعلام والمؤسسات الرسمية والنظم البيروقراطية... الخ.

يصور لنا هذا النموذج عملية صنع السياسات العامة – المحلية أو الوطنية – كشبكة من الاتصال في جميع الاتجاهات وصورة تدفق وانسياب المعلومات وقنواتها.

يعد مدخل الاتصال من أبرز المداخل في دراسة السياسة العامة فهو يعد مدخلا أساسيا وفعالا للقيادات السياسية، حيث يتم بواسطته نقل وتبادل المعلومات والرسائل بكل أشكالها، ويعتبر أيضا أداة يتم من خلالها الربط بين أجزاء التنظيم، خاصة إذا اتصف بقوة الإقناع والاستجابة الإيجابية بعيدة عن التشويش وسوء تفسير المعطيات. يمكن للاتصال أن يعطينا صور حقيقة وأخرى غير حقيقية عن جميع بؤر المعلومات، فقد تكون هناك فواعل يصعب تحديدها واستخدام القياس على جميع الظواهر، فنموذج الاتصال له محاسن من جانب، كما له قصور في جوانب أخرى.

نظرية النظم " دافيد استون"

تندرج هذه النظرية تحت النظرية تحت مظلة التوجهات السلوكية، حيث تقوم على منطلق أساسي يعتبر السياسة العامة على أنها استجابة للواقع النظام السياسي، وهي أحد مخرجاته، ويعود الفضل الكبير في إرساء قواعد هذه النظرية ل" دافييد أستون ثم تبعه آخرون أمثال " ألموند " و "وييش " وغيرهم، حيث عمل " استون " على تطوير هذا النموذج بناء على نظرته للحياة السياسية على أنها :

نسق يتفاعل أخذا وعطاء مع البيئة الخارجية، وكذلك الكائن الحي وعملياته الوظيفية من غذاء وتنفس ... إلخ

جامعة تبسة المجلس العلمي كلية الحقوق

تقوم النظرية على مفاهيم أساسية كإطار تحليلي يبسطه" استون "في دائرة متكاملة ذات طابع ديناميكي من التفاعلات السياسية، وتمثل كل ما يدور في البيئة، وكل ما يتلقاه فهي بمثابة Support أو تأييد ، Demandeالنظام) حكومة – مؤسسة (من مطالب المادة الخام التي يعمل ويحرك بها النظام وهذا يسمى بعملية التشغيل، والتحويل لترشيح كل الخيارات والمطالب داخل النظام وهو ما وصفه " استون ب" :العلبة السوداء "من خلال وهي ما يطرحه النظام إلى outputs " عملية التحويل، يتم إنتاج ما يسمى " بالمخرجات البيئة من موارد، وهي أيضا وسيلة تفاعل بين النظام كنسق مع باقي الأنساق الفرعية الأخرى .وتنتهي العملية " بالتغذية الاسترجاعية التي تقوم بالربط بين نقطتي البداية والنهاية بين المدخلات والمخرجات كرد فعل لما قد حدث للمخرجات من أثار على مستوى البيئة سلبا أو إيجابا.

يعد ما قدمناه صورة مبسطة عن عناصر النظرية، فالذي يهمنا هو طريقة نظر النظرية إلى السياسات العامة، حيث تعتبر أن ما يقدمه النظام السياسي هو الدعم والمطالب والخيارات للقيام بعمليات صنع السياسات العامة التي تمثل كل ما يطرحه النظام لإشباع حاجات الأفراد والجماعات وخدمة الصالح العام. وهكذا تكون السياسات العامة نشاط متواصل يحقق بقاء واستمرار النظام السياسي

كما تعد نظرية النظم من أهم النظريات وأكثرها شيوعا واستخداما في حقل السياسات فهي لا تدل كثيرا عن كيفية صنع السياسات أي ما يحدث في العلبة السوداء أو عملية التحويل ومع ذلك فهي مفيدة إلى أبعد الحدود في معرفة آليات صنع السياسات العامة سواء تعليق الأمر بالمدخلات و تأثيرها [1]في صنع السياسات أو تأثير السياسات العامة في البيئة

[1] أحمد الطيب **مرجع سابق** ص46

***التغذية الإسترجاعية** : هي شبة الاتصالات التي تمنح الفعل في استجابتها لمدخل المعلومات وتتضمن نتائج عملها في المعلومات والتي بها تعدل سلوكها الاحق وهذه الإستجابة

بمعنى ماهية سرعة وحجم ردة فعل النظام السياسي على المنشات الجديدة التي تم قبولها ومطالبها، وكذلك تعطي تصور عن القوى والعوامل التي تدفع النظام لتحويل المطالب إلى سياسة عامة من جهة و المحافظة علة تفاعله واستمرار من جهة أخرى.

رغم هذه الأهمية الكبيرة إلا أن النظرية تنظر إلى الحياة السياسية من صور آلية ديناميكية، ولا تعطينا تفسيرا عن العلاقات، والاتصالات التي تنشب في خضم عمليات صنع السياسات، ولا تعطي أهمية كبيرة لأثر السلوك في عملية التغير فهي تركز بصورة كبيرة على الاستقرار ولا تدرس ردود الأفعال على حقيقتها ولا تعتبرها رسائل تحمل أكثر دلالة للنظام بل تنظر إليها كمعلومات واردة بصورة آلية تؤدي إلى موارد أخرى، وعلىأساس هذا النقد جاءت نظريات أخرى انبثقت، منها نذكر منها ما يلي:

النظرية التدريجية " نموذج الرشد المحدود" "لبند بلوم"

هو أول من أتم هذه النظرية بجزء محدد من" " Charl lindblom ليند بلوم البدائل، وعدد قليل من النتائج و الآثار المترتبة لكل سياسة بديلة، حيث يمكن أن تحدد عناصر هذه النظرية في النقاط التالية:

1-إن الأهداف و المقاصد المطلوب تحقيقها متداخلة و ليست منفصلة أو مستقلة.

2-يقوم صانع القرار بالتعامل مع بعض البدائل لإيجاد الحل المناسب للمشكلة.

3-إن عملية المفاصلة المطروحة بين البدائل، وينبغي أن تركز على عدد من نتائج كل بديل وأثاره والتي تشكل جوهر العلاقة والارتباط مع الأهداف دون غيرها.

4-إعادة النظر باستمرار في المشكلة التي تواجه صانع ألسياسة لأن هذا النموذج يسمح ويتطلب إعادة النظر في العلاقة القائمة بين الأهداف و ألإمكانيات وبإحلال التناسب بينهما ويفسح المجال للقيام بالتعديلات المطلوبة، وتطويع الأهداف بالشكل الذي يضمن السيطرة على المشكلة[1].

5-أن المشكلة القائمة لا يوجد قرار واحد ووحيد لها .ولا يكون مثاليا، وإنماالاختبار الجيد السليم للقرار هو الذي لا خلاف عليه و متفق حياله في ضوء التحليلات.

6-يتصف النموذج التدريجي بالطرح العلاجي، فهو يحافظ على التواصل والاستمرار مع الحاضر، ويستجيب بمكوناته وظروفه بأكثر من كونه منطلقا نحو أحداث تغييرات نوعية في الأهداف المستقبلية للمجتمع يوفر هذا النموذج المواءمة السياسية لكونه يساهم في سهولة التوصل إلى إقامة إتفاق إزاء الموضوعات والقضايا محمل المساومة، وحسم الخلافات وتقريب وجهات النظر بينها.

وهذا النموذج يفيد في التقليل من الأخطاء في ظل جو من عدم اليقين .يعبر في ظل متغيرات البيئة المحلية تحدد هذه النظرية الأهداف الموضوعية التي يمكن تحقيقها، ويركز على التخطيط قصير المدى، وهو التخطيط الذي دعا إليه ليند بلوم في وضع السياسة العامة

على ضوء الانتقادات الموجهة للنموذج التدريجي الذي يركز على بدائل محددة، وقد يأخذ تحديدا واحدا للمشكلة، ولا يعكس ديمقراطية أو مشاركة جماعية في السياسة العامة المحلي أو الوطنية، ويعبر عن المجموعات القوية والمتماسكة وىهمش الأطراف الأخرى المواطن(، ويتجاهل الأمور المستقبلية، ويحافظ على دوام الأوضاع الحالية للسياسة العامة،

[1] محمدشبلي، **مرجع سابق**. ص ٧٦

وكذلك عن الطريق التجريب المقصود، أو من خلال الاختبارات التي تسبق السياسات .إلى إيجاد نموذج أخر يساعد صانع القرار المناسب في ظل متغيرات البيئة.

نموذج الفحص المختلط

حاول المفكر" اميتاي اتزيوني " إيجاد نموذج توفيقي في عملية صنع القرار واتخاذه على أساس الانتقادات السابقة التي [1]قدمها، وحيث يرى أن عملتي التخطيط والتنفيذ، وظيفتان متكاملتان ضمن عملية السياسة العامة .وهذا يعني أن عملية إعداد السياسة العامة تتطلب الأخذ بالنموذج الكلي الرشيد، بينما مرحلة التنفيذ تتطلب النموذج التدريجي،

إذ أن النماذج الرشيدة تساهم في وضع الخطوط العريضة والعامة للسياسات العامة ومجالاتها لتأتي الأساليب التدريجية لتساهم في وضعها حيز التنفيذ وتطويعها، وجعلها متوافقة ومتكافئة وملائمة لمقتضيات الواقع السياسي والاجتماعي للجهاز الحكومي .ويقدم "ايتربوتي "النموذج المختلط أخذا في الاعتبار كل من القرارات الأساسية والتراكمية ويجهزنا بأولية وبعمليات صنع السياسة الأساسية التي تعطي التوجهات العامة، ثم العمليات التراكمية لإنجازها، دليل علمي عملي لمتخذ القرار الفعال الذي يتيح الاسترسال في الملاحقة والتعقيب وإجراء التعديلات والتطويرات على المخرجات والتنفيذ.

تبقى هذه النظريات والنماذج الكمية تلعب دورا كبيرا في عمليات صنع وتنفيذ السياسة العامة، خاصة لكون العملية معقدة يصعب تحليلها في ضل التغيرات المستمرة للبيئة السياسية العامة[2].

[1] محمد سليمان الطماوي– **مبادئ علم الإدارة العامة** – القاهرة دار الفكر العربي 1987 ص82

[2] محمد سليمان الطماوي **مرجع سابق** ص83

المحاضرة السادسة :
مراحل تطور السياسة العامة

كان الاهتمام بقضايا المجتمعات وكيفية تنظيمها، يمثل جل العناية المكثفة التي اهتم بها الفلاسفة والعلماء والمفكرين السياسيين، واستمر ذلك حتى منتصف القرن التاسع عشر، حينما كانت معظم الجامعات الأوروبية تدرس السياسة والحكم كفرع من فروع الفلسفة.

اقتصرت على دراسة السياسة ذاتها ولم تهتم بالسياسة العامة، لأنها لا تزال ضمن ا لإطار الفلسفي، لكن بعدها بدأ يتبلور علم السياسة وأصبح فرعا من فروع العلوم الاجتماعية عقب استقلاله عن الفلسفة الأخلاقية[1] وقد شهدت فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية تطور

[1] جيمس أندرسون، **صنع السياسات العامة**، ترجمة :عامر الكبيسي، مرجع سابق الذكر، ص15

في علم السياسة بصفة عامة والسياسة العامة بصفة خاصة، بعد القطيعة التي أخذتها الثورة السلوكية المنهجية التقليدية وأعادت تعريف علم السياسة،

فبعد أن كان هو علم القوة أو الدولة أو السلطة أصبح مع السلوكيين هو علم التخصيص السلطوي للقيم ولهذا برز التوجه السلوكي الجديد لعلم السياسة الحديث، وكذا التركيز الواضح على محتوى ومضمون السياسة العامة من خلال تحليل أثر القوى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية خصوصا، بالإضافة لتقويم نتائج وآثار السياسة العامة على المجتمع زاد الاهتمام بموضوع السياسة العامة بعد الحرب العالمية الثانية، وتم التركيز على مفهومها وكيفية بلورتها والتبصر في أهدافها ومضامينها وحتى أساليب تنفيذها ضمن إطار تحليلي هذا نتيجة تعاظم دور الدولة وضرورة تدخلها في النشاط الاقتصادي لإعادة بناء ، الاقتصاد القومي، فأصبحت في بعض الأحيان هي السلطة المهيمنة والمنسقة لكافة الوظائف السياسية والاجتماعية والثقافية، الأمر الذي قاد بعض المفكرين إلى القول أن هذا العصر هو عصر تدخل الدولة.

وفي الخمسينات من القرن العشرين، اكتسب علم السياسة العامة معناه الاصطلاحي الذي تناول بالدراسة في كتابه Harlods Lasswell على يد عالم السياسة **هارولد لازويل** من؟ يحصل على ماذا؟ متى؟ وكيف؟ "جوهر العمليات المتبادلة والتوزيعية للقيم والمنافع المتضمنة في رسم السياسات العامة وتنفيذها ويقول لازويل" :إن هناك اتجاها واضحا في العلوم الاجتماعية يتجاوز الحدود التخصصية لتلك العلوم المختلفة، ولهذا الاتجاه وجهان:

ففي الوجه الأول هناك اهتمام وتركيز على احتياجات عملية صنع السياسات من العلوم، وهو يركز على عملية صنع[1] السياسات وتنفيذها،

[1] نصر عارف، **ابستمولوجيا السياسة المقارنة :النموذج المعرفي، النظرية، المنهج**، القاهرة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2002 .، ص260

أما الوجه الثاني والذي يهتم بتطوير محتوى المعلومات وتفسيرها لصانعي السياسات، فإنه يقع خارج نطاق العلوم السياسية[1]

المجلس العلمي

إن هدف لازويل وصفي ذلك لمحاولة توحيد معطيات العلوم الاجتماعية كأساس لعلوم صنع السياسات، أي استخدام أدوات البحث الاجتماعي لدراسة وسائل صنع وتنفيذ السياسات العامة[2].

بعد ذلك تطورت دراسات السياسة العامة، فخلال الستينات شملت مختلف العلوم السياسية، الاجتماعية والاقتصادية، وحتى مجالات علمية أخرى، وأنشأ دارسوا السياسة العامة منظمة في الولايات المتحدة، وفتحوا مدارس في أمم أخرى، خاصة بعد ظهور العديد من المشاكل السياسية ووجود تعارض بين العهود السياسية ومطالب جديدة،

كل هذا أدى إلى تحول الدول الغربية من نظم حكم تسلطية إلى نظم حكم ديمقراطية تنشر الديمقراطية المباشرة، وإتاحة فرص أكثر للمشاركة والاستجابة للاحتياجات والمطالب الشعبية مع بداية التسعينات زاد الاهتمام بمخرجات النظام السياسي، بسبب تفاقم المشكلات الاجتماعية خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية بين السود والبيض، وتورطها في حرب الفيتنام، حيث ظهرت الحاجة داخل مؤسسات حكومتها إلى تحليل هذه المشكلات وفهمها ومحاولة صياغة سياسات لمعالجتها،

لذلك سرعان ما احتلت دراسات تحليل السياسات أهمية كبرى داخل المعلومات والاستخبارات ومراكز البحوث بدءا من مؤسسةومختلف لجان الكونغرس، وقام محللو Brokitz مرورا بمعهد بروكيتز Carporation

---

[1] Thomas R. Day, "**understanding public policy**". 7Ed, New Jersey : prentice Hall, Englewood cliffs, 1992.

[2] حسن أبشر الطيب، **الدولة العصرية :دولة مؤسسات**، القاهرة، الدار الثقافية، 2000 ، ص18

السياسات في هذه المراكز بصياغة السياسات بعدها توالت الأبحاث وتطورت، وبرزت دراسات عدة تولي اهتماما بالمؤسسات[1] السياسية والسلوك السياسي والمؤثرات الاجتماعية والشخصية على السياسية، فضلا عن بنية المؤسسات الحكومية وممارستها، ودور المؤسسات السياسية غير الحكومية والأفراد في صنع السياسة العامة، خاصة عندم ا حصلت تغيرات ف ي دو ر الدولة ، وتزايد أدوار للشركات متعددة الجنسيات والمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية، في صياغة أولويات السياسات العامة وتحديد مساراتها

أدى إلى ظهور كتابات تؤكد على دور الفاعلين الجدد في السياسات العامة وعن دور الشركات الكبرى، ومنظمات حقوق الإنسان للتأثير في بعض السياسات فأصبحت السياسة العامة ما هي إلى تنامي دور السياسة العامة ليست إلا ، محصلة للتفاعلات الرسمية وغير الرسمية، و هذا ما يطلق عليه بالشبكة السياسية كل هذا أدى إلى تنامي دور السياسة العامة وانتقالها من الوصف إلى التحليل بعدها إلى المقارنة بين مختلف الدول والنظم السياسية،

لكن يظل دور السياسة العامة المستقبلي أكثر أهمية خاصة وأن القرن الحادي والعشرين يتسم بانطلاقة سريعة، لذلك لابد أن يواجه التغيرات والتوجهات الجديدة في ظل العولمة والخاصية وتكنولوجيا المعلومات والحروب والنزاعات والأزمة المالية العالمية.

[1] Lawrance J.R. **publique ausc**.**ETATS Herson**, **politique** -UNIS théorie et pratique, collection Manuels, 2000, série économie dirigé par abdelkader SID-AHMED, p. 6.

المحاضرة السابعة

أنواع وخصائص السياسة العامة[1]

أنواع السياسة العامة

سيتم التركيز على أنواع السياسات العامة في ضوء الأفعال التي تقوم بـها الحكومة،والوقوف عند نتائجها وآثارها، ذلك لكون هذه السياسات تترجم العلاقة العملية والتطبيقية بين المعنيين بالسياسة العامة المعمول بـها، سواء عند صانعيها أو المتلقين لـها من أفراد المجتمع، وتتمثل في أربع أنواع[2]

جامعة تبسة المجلس العلمي كلية الحقوق

1. السياسة العامة الإستخراجية

سواء كانت بسيطة أو معقدة، تقوم باستخراج الموارد من بيئتها، في شكل الخدمة العسكرية والخدمات العامة الإلزامية الأخرى، مثل :الاشتراك في هيئات الملحقين والأشغال التي تفرض على المسجونين، من أجل توظيفها والاستفادة منها .

الضرائب من أهم أنواع الاستخراج للموارد انتشارا في الدول المعاصرة، فـهي تعني استخراج النقود والسلع من أفراد المجتمع للأغراض الحكومية، دون أن يتلقوا منفعة فورية أو مباشرة[3]

2.السياسة العامة التوزيعية وإعادة التوزيع:

هي تخصيص الوكالات الحكومية بمختلف أنواعها للأموال، والسلع والخدمات وتوزيعها على الأفراد والجماعات في المجتمع، من أجل الاستفادة منها، مثل توزيع القروض لإقامة مشاريع صغيرة، والمنح والامتيازات التي تقدم لطلبة الجامعة،

بالإضافة إلى الاعتمادات الموجهة للصحة، التعليم والدفاع... إلخ ويقاس الأداء التوزيعي للسياسات العامة، من خلال مقارنة كمية التوزيع للقيم مع المنافع التي حصلت

---

[1] أحمد مصطفى الحسنين، **تحليل السياسات :مدخل جديد للتخطيط في الأنظمة الحكومة**، دبي، مطابع البيان التجارية، 1994 ، ص31

[2] سلوى شعراوي جمعة وآخرون، **تحليل السياسات العامة في الوطن العربي**، القاهرة، مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة،2002 ص29

[3] فـهمي خليفة الفـهداوي، **السياسة العامة** :منظور كلي في البنية والتحليل، المرجع السابق، ص28

على‌ها القطاعات البشرية في المجتمع التي حصلت على المنافع[1] فمثلا ،تضير بيانات البنك الدولي إلى مصاريف الحكومة المركزية في عدد من الدول العربية على أن تعليم الفرد الواحد قد زادت خلال سنة 1972 و 1979 من 19 إلى 39 دولار.

أما بالنسبة للنفقات العسكرية والدفاع ارتفعت نسبت‌ها في العالم والكيان الص‌هيوني هو صاحب أعلى نسبة، حيث أنفق % 14 من إجمالي الناتج القومي. ل‌هذا فكلما شمل الأداء التوزيعي للحكومة ازديادا في القيمة التوزيعية، كلما دلّ ذلك على اتساع نطاق المستفيدين من التوزيع. و ترتبط بسياسة التوزيع ما يعرف بسياسة إعادة الدخل لصالح فئات الدخل المحدود وقد تبنت‌ها البلدان الشيوعية بوضوح، من أجل تحقيق بعض الامتيازات المادية معينة من المجتمع

.3السياسات العامة التنظيمية:

نظرا لتعقد الحياة، وتزايد المشاكل في الصحة، المرور، السكن ... الخ، وتطور سبل الأعمال وتزايد أنشطة الحكومة في المجتمع ازدادت الحاجة إلى مثل هذه السياسات والمتمثلة في ممارسة النظام السياسي لعمليات الضبط والرقابة لمختلف الأنشطة والسلوكيات للالتزام بدواعي المصلحة العامة، وتطبيق القانون بما يضمن عمل المجتمع أو عدم عمل‌ه، وفرض العقوبات اللازمة عند حصول أي تجاوزات [2] تمنع شركات الأعمال من الاحتكار وتقيد الحرية التجارية، و هذه التحريمات تعزز بأفعال ضد المخالفين

.4السياسة العامة الرمزية:[3]

جامعة تيسمسيلت
المجلس العلمي
كلية الحقوق

[1] بشير المغيري، مترجما، **السياسة المقارنة في وقتنا الحاضر**، عمان، الدار الأهلية، 1997 ، ص283

[2] بشير المغيري، **المرجع سابق** ص288

[3] هشام عبد الله، مترجما، **السياسة المقارنة في وقتنا الحاضر**، عمان، الدار الأهلية، 1997 ، ص192

وهي السياسات التي تهدف من ورائها النظم السياسية تعبئة الجماهير، ورفع حماستهم الوطنية من خلال حديث القادة السياسيين عن تاريخ الأمة وعن القيم والإيديولوجيات المتمثلة في المساواة والديمقراطية والوعد بالإنجازات ومكافآت مستقبلية، وتهدف هذه الشعارات إلى تحسين نوايا المواطنين في قادتهم والإيمان ببرامجهم السياسية، مما يجعلهم يدفعون الضرائب بطواعية وإطاعة القوانين مما يقلل من معارضة النظام، أيقبول شرعية الحكومة وسياساتها العامة

.5السياسة العامة التخطيطية:

التخطيط يمثل أحد صور وأشكال السياسة العامة، فهو يخضع بدوره إلى جملة من العوامل، كتوجهات الدولة الإيديولوجية وطبيعة نظمها السياسية والاقتصادية والاجتماعية كما يتفاوت عوامل وظروف الزمان والمكان، حيث يعرفها هنري فايول" :إذا لم يكن التنبؤ هو كل الإدارة فهو على الأقل جزء أساسي منها"، والتنبؤ في هذا المجال يعني أن تيم المستقبل وتستعد له، فالتخطيط:

-يساعد على الأهداف المراد بلوغها.

-يساعد على الاستثمار الأمثل للموارد المتاحة ويعتبر وسيلة فعالة لتحقيق الرقابة.

-ينقلنا التخطيط من معالجة المشاكل إلى التنبؤ بها وتفادىها

المحاضرة الثامنة:
خصائص السياسة العامة[1]

[1] موهوب يامين، **دور المرأة في صنع السياسات العامة** في الجزائر، دراسة غير منشورة، جامعة باتنة، كلية الحقوق،2008

•السياسة العامة ذات سلطة شرعية:

إن السياسة لا تكون ذات قيمة ما لم تحمل صبغة قانونية إلزامية والطابع الشرعي مما يتطلب الولاء من قبل المواطنين حيالها، إضافة إلى ارتباطها بالسلطة الرسمية والدستور.

•السياسة العامة تشمل البرامج والأفعال:

التي تقوم بها مؤسسات الحكومة، وتصدر بشأنها قانونا أو قرار يحدد أهدافها بشأن سياسة ما، وبذلك فهي تعبر عن توجهات الحكومة الأيديولوجية والعلمية

•السياسة العامة هي فعل المؤسسة الحكومية :

فهي برامج وأعمال منسقة وخيارات صادرة عن القادة الحكوميين، فالحكومة هي أن تتبنى سياسة عامة معينة إزاء مشكلة أو قضية مجتمعية، فقد تأخذ هذه الأخيرة شكل مراسيم أو قوانين أو قرارات بصورة دقيقة وتزامنية ومنتظمة.

•السياسة العامة توازن بين الفئات والجماعات المصلحية :

إن السياسة العامة تتأثر بقوة كثيرة تشكل تكتلا مؤلفا من جماعات الضغط والمصالح، لكن هذا يحدده كل من نفوذ وقوة كل من هذه الجماعات، إذ يؤدي أي تغيير في هذه الأخيرة إلى تغيير في السياسة العامة التي قد تصبح أكثر تعبيرا عن إرادة الجماعة التي يزداد نفوذها.

•السياسة العامة شاملة وتعتمد لعموم المجتمع المقصود بها

: بطبيعة الحال أن كل حكومة تسعى لإصدار سياسات عامة تحقق الصالح العام، وهنا تقع السياسة العامة ضمن جانبين :الجانب المادي – وهي السياسات العامة التي تحتاج للإنفاق عليها من مصادر الأموال العامة– ، أما الجانب الثاني – هي السياسات العامة ذات الطبيعة الرمزية التي تمثل توجهات الحكومة وأعمالها، التي ينجم عنها التزاما عاطفيا أو وطنيا يدعو إلى الاعتبار والفخر الوطني.

•السياسة العامة استجابة واقعية ونتيجة فعلية :

فـهي مجسدة في القرارات والمسائل الفعلية الملموسة أو هي الأقوال المترجمة على أرض الواقع، وكل ذلك يقتضي توحيد الآراء والتوجهات للوصول إلى الأهداف المرجوة[1].

•السياسة العامة كتفضيل نخبوي:

أ ي أنها ترجمة لتفضيلات وقيم الصفوة الحاكمة وليس مطالب الجماهير، ويتولى الجهاز الإداري نقلها إلى حيز التنفيذ.

•السياسة العامة كمخرج للنظام السياسي :

تعتبر السياسة العامة وفق نظرية النظام مخرج للنظام السياسي وذلك استجابة للمطالب والضغوطات.

•السياسة العامة تعكس الجدوى السياسية :

يعني وضع تقويم قبلي للآثار المتوقعة للسياسة العامة قبل تنفيذها، فـهذه الخطوة تشكل مؤشرا هاما لنجاحها، وذلك الوقوف على أهم الموارد المتاحة والنفقات والمكاسب التي تتطلبها عملية التنفيذ.

•إن السياسة العامة قد تكون غير معلنة أو غير مؤطرة بقانون أو نظام : وهذا ما عبر عنه توماس داي على هذه الخاصية حينما عرف السياسة العامة بأنها كل ما تفعله الحكومة أو لا تفعله، فقد تلجأ الحكومة لاتخاذ موقف الحياد إزاء مشكلة ما أثير حولها النقاش وقد تستعمل إشارات للمجتمع والمؤسسات العامة حول الخيار التفصيلي وهذا ما يؤثر على الأفراد المعنيين بـها.

جامعة تيسمسيلت المجلس العلمي كلية الحقوق

[1] حسن أبشر الطيب، الدولة العصرية دولة مؤسسات، المرجع السابق، ص37

المحاضرة الثامنة:

مراحل صنع السياسة العامة وصناعها

مراحل صنع السياسة العامة

إن عملية صنع السياسة العامة هي عملية في غاية الأهمية، وتمتاز بالدقة والتعقيد، لذا تمر بعدة خطوات أو مراحل سيتم توضيحها فيما يلي:

أولا :تحديد المشكلة"

1. تعريف مشاكل السياسة العامة :يمكن تعريف المشكلة بأنها ترتبط بقضية أو بوقف معين، أو حاجات مطلوبة، وبالتالي هي ظاهرة محددة لها أغراضها وآثارها المباشرة، وهي قابلة للحل في إطار المقومات البيئية

2. خطوات تحليل المشكلة :تتم عملية تحليل المشاكل بخطوات عدة هي:

-تعريف المشكلة وتمييزها.

-تحليل المشكلة من خلال معرفة أسبابها وأهدافها ...الخ.

-إعداد قائمة بالحلول الممكنة إتباعها لحل المشكلة.

-تقييم الحلول حسب المعايير الملائمة، وتشمل) المهارات المطلوبة، الموارد المادية والبشرية، التكلفة، المخاطر، مراعاة البيئة والقيم.(

-تحديد الخيار الأفضل واتخاذ القرار.

-وضع خطة للتنفيذ[1].

-المتابعة والتقييم :لمعرفة نجاح وفشل التنفيذ

" **ثانيا** :الأجندة السياسية أو جدول الأعمال" تواجه الحكومات العديد من القضايا المجتمعية، لكن لا تستطيع أن تحل كل تلك المشاكل، مهما كانت إمكاناتها المادية والبشرية، لهذا فإنها تقوم بإدراج أهم القضايا أو المطالب العامة الأكثر طلبا عند المجتمع في جدول يسمى بجدول أعمال السياسة العامة أو ما يسمى بأجندة سياسة الحكومة التي تتطلب عملية مناقشة فعلية، يترتب عنها اتخاذ ، قرارات رسمية مناسبة لتلك المطالب المطروحة، وعليه يميز " كوب بين نوعين من جداول الأعمال الأول نظامي والثاني حكومي .الأول يضم المسائل التي تتبناها السلطة وتستدعي تدخل السلطات الثلاث وفقا لصلاحيتها واختصاصاتها، أما قائمة تتضمن الموضوعات والمشكلات الموجودة أمام

[1] فهمي خليفة الفهداوي، ، **المرجع السابق**، ص49

موظفي الحكومة والتي يشارك الناس من Gohn–Kingdon:" أجندة الحكومة أو إعطاءها قدرا من الاهتمام والعناية خلال أية فترة من الوقت." فهم بمثابة جدول للنقاش يكتفي عادة بالمستوى الحكومي لمعالجتها،

وما تجدر الإشارة إليه أن جدول الأعمال السياسية يتميز بغياب التفاصيل فيه وعدم الوضوح وموضوعاته محل جدال دائما[1]. أحيانا قد تدرج مشكلة في الأجندة الحكومية لكن هذا لا يعني انتقالها إلى مراحل أخرى متقدمة في السياسة العامة، وهناك العديد من القضايا تدخل الأجندة وتبقى عالقة أو تزول بسبب ظهور مشاكل أكثر أهمية وإلحاحا على الساحة.ويرجع عدم استجابة النظم السياسية أو الحكومات للقضايا بطريقة سريعة إلى عدة عوامل:

- المتطلبات التي يفرضها الدستور حول معالجة القضايا بطريقة متأنية،والخطوات البيروقراطية، كل هذا يؤثر في حل القضايا المطروحة مما ينعكس سلبا على فعالية الأجندة السياسية.

- في العديد من الحالات، ترتهن أسبقيات الأجندة في ضوء اعتبارات سياسية أسهم في بلورتها أشخاص فاعلون مثل" المنظمين للقضايا أو المتفتحين للأجندة"، بحيث تتداخل المواقف حول الأسبقيات، مما يؤدي إلى معالجة قضية على حساب قضايا أخرى أكثر أهمية وإلحاحا. كما أن عامل الوقت يشكل أهمية بارزة لأن تفعيل أو عدم تفعيل الأجندة حيال جدولتها لأعمال السياسة العامة.

ثالثا :بلورة وصياغة السياسة العامة" "

بعد تحديد المشاكل ووضعها على الأجندة على الأجندة السياسية، لابد للحكومة من بلورة الأفكار والسياسات الممكن إتباعها للتعامل مع المشاكل ذات الأولوية، وهذه العملية تأتي

[1] محمد قاسم القريوتي، **رسم وتنفيذ وتقييم وتحليل السياسة العامة**، مرجع سابق الذكر ،ص216

محصلة لتفاعل عوامل عدة من ها :الاقتصادية، السياسية [1]والاجتماعية، فالولايات المتحدة الأمريكية مثلا كانت السياسات تسير وفق آلية الخطأ والصواب، لتنتقل إلى الاعتماد على آلية الخبرة والكفاءة ثم الانتقال إلى دور البيئة والقوى المؤثرة داخل ها.

1. **المساومة** :هي عملية تفاوض بين شخصين أو أكثر ممن يتمتعون بالسلطة والصلاحية، وذلك للإنفاق على حل مقبول ولو جزئيا لمصلحة أهداف هما وليس بالضرورة أن يكون حل مثاليا

2. **التنافس** :هو نشاط يسعى من وراءه طرفان أو أكثر إلى تحقيق نفس ال هدف، مثل تنافس الأحزاب من أجل كسب الانتخابات، وتنافس الدول في سبيل تحقيق مكاسب اقتصادية، ويعتمد المتنافس إلى تحقيق مكاسب ه فقط دون أدنى أي فائدة للخصم لكن قد يلجأ أحيانا المتنافسان إلى المساومة حفاظا على وجود هما

3. **الصراع** :هو حالة من حالات التفاعل التي تحصل بين الطرفين يفرز أحد هما بما يطمح على ه، ولا يوفق الآخر إلى ذلك ولكن ه يتحمل كلفة فوز خصم ه، وقد ينشأ الصراع عن موقف تنافسي، أي أن المنافسة قد تتطور لتصل إلى حالة من حالات الصراع عندما يحاول الآخر إبعاده عن الموقف.

4. **التعاون والإقناع** :هو أن تميل أحد الأطراف للطرف الآخر بغية الحصول على تأييده لمواقف ه أو كسب رضاه حول قضية أو مطلب ما بعد إقناع ه بسلامة الرأي أو القضية المعروضة عليه

[1] ف همي خليفة الف هداوي، **مرجع سابق الذكر**، ص، ص240

.5**الفرض أو الأمر** :يكون توجيه الأمر داخل التنظيم الواحد، ويتم عبر السلم الهرمي من الرؤساء إلى المرؤوسين، وتوجيههم وحثهم للموافقة على مواقفهم أو برامجهم، مستخدمين بذلك الثواب والعقاب لمن يؤيد أو يخالف.

رابعا :تبني و إقرار السياسة العامة"

يتم في هذه المرحلة اتخاذ قرار أو إصدار تشريع أو قانون يجسد الأهداف المراد بلوغها، ويشمل هذا تبني مقترحات بعينها أو تعديلها أو رفض أو قبول بديل آخر، هذا يعني هذه المرحلة تكتفي باختيار أو تفضيل بديل ما فقط بل اختيار قرار حول بديل معين .

وهذا القرار يتعلق بالسياسة العامة وليس قرارا روتينيا .إن إقرار السياسة العامة يمر بمراحل عديدة حيث تقدم في البداية على شكل مشاريع قوانين للسلطة التشريعية، حيث تسلمها الأمانة العامة لمجلس الأمة أو مجلس النواب حسب الاختصاص في كل دولة لدراستها، لتحال فيما بعد على لجنة قانونية تعد تقريرا بشأن المشروع لوضع اللمسات النهائية عليه ، ليقدم بعدها إلى المجلس مجتمعا للتصويت عليه وفي حالة قبوله برفع إلى رئيس الدولة للمصادقة لينشر فيما بعد في الجريدة الرسمية ليصبح ساري المفعول بعد أجل محدد،

وفي حالة رفضه يرجع إلى المجلس ثانية للمراجعة وفي حالة الموافقة عليه مرة ثانية يصبح نافذ للمفعول[1].

خامسا :مرحلة تنفيذ السياسة العامة

بعد انتهاء مرحلة تبني السياسة تصبح المقترحات مؤهلة ليطلق عنها سياسة عامة. وبالرغم من وجود صعوبة في تحديد المرحلة التي تفصل بين العمل التشريعي والتنفيذي

[1] كمال المنوفي، **السياسة العامة و أداء النظام السياسي :في تحليل السياسات العامة :قضايا نظرية ومنهجية**، المحرر :على هلال ادين،القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، 1988 ، ص26

وهنا تعتبر عملية تنفيذ السياسة العامة استمرار لمختلف العمليات السابقة والتي ينتقل العمل فيها إلى السلطة التنفيذية بمختلف مستوياتها، وتتمتع بسلطات تقديرية واسعة أثناء التنفيذ وذلك لتمتعها بالخبرة اللازمة والثقة والتجربة في كافة الميادين، مما يعطيها الحق في إصدار اللوائح والتعليمات اللازمة بتفاصيل تنفيذ السياسات العامة.

كما أن التطبيق الجيد هو الذي يجسد السياسة العامة في أرض الواقع، وبناءا على ما تقدم أن نجاح عملية تطبيق السياسة العامة يتطلب توفير جملة عوامل متحكمة في التنفيذ:

-رصد الأموال والموارد اللازمة للتنفيذ.

-دراسة إمكانية التنفيذ ورصد الكفاءات الضرورية لذلك.

-تحديد الأهداف بدقة و إيضاحها للمسئولين عن التنفيذ.

-إعطاء الشرعية المناسبة للسياسة بجلب أكبر عدد من المؤيدين.

-الحرص الشديد على التنسيق بين أجهزة التنفيذ والصياغة وبين السياسات نفسها ولا تنفرد الأجهزة الإدارية بتنفيذ عملية السياسات العامة، بل تتدخل الأجهزة أخرى كالسلطة التشريعية التي وإن كانت مهمتها إقرار السياسة العامة، لكن من خلال عملها بدقة أكبر وتفصيل أشد فإنها تضغط على الإدارة العامة بطرق عديدة وتحدد مساراتها ومبرراتها.

كما أن اللجان الفرعية التخصصية التابعة للسلطة التشريعية التي تتولى مراجعة اللوائح، كذلك اعتماداتها المالية السنوية لابد أن تحظى بموافقة السلطة التشريعية التي يكون عملها في هذه الحالة مندرجا في مهام ذات اختصاصات تنفيذية .كما تلعب السلطة القضائية أدوار محورية في الأداء التنفيذي من خلال وحدات إدارية تتمتع بسلطة إجراء التحقيقات وتطبيق اللوائح القانونية سواء كانت هيئات عمومية أو في شكل هيئة مستقلة كتلك التي تكشف التجاوزات والتلاعبات التي تحصل على مستوى الوحدات التنفيذية الإدارية.

كل ما سبق ذكره يجعل الاعتقاد بأن الحكومات تحاول أن تكون سياستها مبنية على العقلانية وتسعى لضمان التنفيذ الجيد للسياسات، غير أن الواقع يؤكد أن تنفيذ السياسة العامة يتم [1]في ظروف مختلفة يغلب عليها طابع الجمود في القوانين وقلة الإمكانات اللازمة لتجسيد السياسات التي قررتها القيادة العليا

سادسا :مرحلة تقويم السياسات العامة:

تحوي هذه المرحلة على مجموعة من النشاطات المتسلسلة، فالسياسة العامة لا تكون فعالة بعد الانتهاء من إعدادها وتنفيذها، بل لابد من أن تصاحب هاتين العمليتين مرحلة في غاية الأهمية، هي عملية التقويم وسيتم تعريفها وتحديد أنواعها ومعاييرها ومستلزماتها.

1.تعريفها :عرفها" هاتري "التقويم بأنه ":عملية منظمة تستهدف تقييم النشاطات الحكومية حتى تقدم معلومات متكاملة عن الآثار بعيدة وقريبة المدى للبرامج الحكومية

إذن فعملية التقويم عملية أساسية وذلك لتشخيص وقياس آثار السياسة العامة من أجل التوصل إلى معرفة نتائج السياسة العامة، كما يمثل التقويم طريقة نظامية للتعليم واستخدام الدروس المستفادة من النشاط الجاري في المستقبل من خلال تحليل مختلف مراحل برامج السياسة العامة من خلال ملائمتها، صياغتها، فعاليتها، وقبولها لدى جميع الأطراف المعنية

2.أنواع التقويم :للتقويم عدة أنواع في السياسة العامة، يمكن اختصارها في:

-التقويم السابق للتنفي يتم الاهتمام فيه بجدوى السياسة قبل تنفيذها.

-التقويم الملازم للتنفيذ ويضم دراسة التكلفة، التشغيل، تطوير وتحسين عملية الأداء.

-التقويم اللاحق للتنفيذ يحدد نجاح أم فشل السياسة العامة.

[1] عامر الكسيبي ، **مرجع سابق الذكر**، ص111

-التقويم الاستراتيجي ىهدف تحقيق الفاعلية في التنفيذ، حيث يمكن إدخال التعديل على السياسات لردم الهوة بين الأداء والتخطيط من جهة والنظرية والتطبيق من جهة أخرى[1].

-تقويم الفاعلية أي مدى قدرة السياسة أو البرامج على تحقيق الأهداف.

-تقويم الكفاءة أي الحصول على أقل نفقة ممكنة.

-تقويم النتائج والآثار من حيث السلبية أو الايجابية.

3. معايير التقويم :تعد المعايير أمر مهم في عملية التقويم، لأنها وسائل للتحقق من تحقيق السياسة العامة لأهدافها وتشمل:

أ .المعيار الاقتصادي :يؤكد على التقليل من الإنفاق الحكومي ومن عيوبه، وهو هدم تمكن احتساب زيادة الإنفاق والمنافع التي تتخلى عنها كنتيجة لخفض الإنفاق.

ب .الكفاءة :تعني مستوى الإنجاز أو النتائج مقاسا بالمقارنة بالمدخلات ويشمل التعريف على مواصفات معينة للأشياء التي سوف يتم إنجازها.

أ.الفعالية :تقيس المقدار الذي أنجزه من الأهداف.

ب .العدالة :من حيث التوزيع العادل للمنافع بين مختلف الشرائح وتستخدم عدد من المقاييس في كيفية توزيع الموارد والثروات.

ج .الشرعية القانونية :من حيث مطابقة هذه السياسات إلى التشريعات والقوانين واللوائح المنظمة لتلك السياسات أو البرامج

4.مستلزمات التقويم :تتطلب عملية التقويم في السياسة العامة مستلزمات عملية وإجرائية في سبل القيام بها ويتم ذلك وفق هذه المراحل:

-تحديد احتياجات واهتمامات صانع السياسة العامة وإدارة البرامج في عملية التقويم.

[1] هبة أحمد نصار، **تقييم السياسة العامة، قضايا للمناقشة في تحليل السياسات العامة :قضايا نظرية ومنهجية**، المحرر :علي هلال الدين،القاهرة، مركز البحوث والدراسات، 1988، ص180

-تحديد مجال التقويم وأهداف السياسة العامة المراد تقييمها.

-تطوير المعايير والمقاييس الشاملة لغرض قياس أهداف البرنامج الخاضع للتقويم. لكن بالرغم من أهمية عملية التقويم إلا أنه تواجهه العديد من التحديات منها:

غموض الأهداف،

ضعف آثار السياسة العامة،

عدم استقرار السياسات،

صعوبة تعميم نتائج التقويم[1]

جامعة تبسة المجلس العلمي كلية الحقوق

لذا فعملية التقويم تعد مرحلة هامة، ملازمة لجميع مراحل صنع السياسة العامة، لا يمكن الاستغناء عنها، لأن السياسة العامة من خلالها تستطيع أن تتجنب مختلف الصعوبات والمشاكل التي تعترضها خاصة أثناء تنفيذها، وبهذا تحقق نتائجها بالصورة التي خطط لها.

صناع السياسة العامة

السياسة العامة عملية حيوية، فإنها تدفع العديد من الأفراد للمشاركة في صنعها، سواء جهات رسمية والتي تتمتع بصلاحيات قانونية تسمح لهم بالمشاركة في صنع السياسة العامة، وهذه الجهات متمثلة في السلطة التشريعية، السلطة التنفيذية، الجهاز الإداري البيروقراطي(، والجهاز القضائي .

أو أجهزة أخرى، لكن ليست بصفة رسمية، بل بصفتها الشخصية، في صنع السياسة العامة من خلال ممارسة الضغوطات على السلطة، وتتمثل هذه الجهات في مؤسسات

[1] محمد قاسم القريوتي، مرجع سابق ،ص280

المجتمع المدني، ومنظمات القطاع الخاص، الرأي العام، الهيئات الاستشارية، المنظمات الدولية غير الحكومية ... الخ، وسيتم توضيح دورها فيما يلي:

أولا :الفواعل الرسمية :

قبل التطرق إلى توضيح دور الفواعل غير الرسمية، ينبغي التعرف على دور الفواعل الرسمية باعتبارها أطراف فاعلة في صنع السياسة العامة، كما أن لها صلة وثيقة بالفواعل غير الرسمية.

١. السلطة التشريعية :

تقوم السلطة التشريعية بدور أساسي في أي نظام سياسي من خلال تشريع القوانين وصنع السياسات، وتنظيم الحياة الاقتصادية والاجتماعية لتحقيق الإرادة الشعبية

٢. السلطة التنفيذية :

لا يمكن إخفاء دور السلطة التنفيذية في صنع السياسة العامة، لأنها أصبحت اليوم هي المهيمنة سواء في الدول المتقدمة أو النامية، من خلال تقديم مشاريع قوانين للبرلمان، وهي ذات صلة وثيقة بالسلطتين التشريعية والقضائية، و تنوب عن البرلمان في تشريع القوانين عن طريق الأوامر والمراسيم

٣. الجهاز الإداري البيروقراطي :

على الرغم من النظرة التقليدية الشائعة في العلوم السياسية حول عدم مشاركة الجهاز الإداري في صنع السياسات العامة وتخصصه فقط في التنفيذ، إلا أن هناك اتفاق عام حول الدور الكبير الذي يقوم به البيروقراطي في صياغة ومناقشة السياسات العامة وذلك لامتلاك الإدارة المعلومات الهامة والكافية عن السياسة نتيجة مشاركتها في تنفيذ تلك السياسات عمليا، لذا يُعبر عنها " بذاكرة الحكومة ."

جامعة تبسة المجلس العلمي كلية الحقوق

يقوم الجهاز الإداري بالدور الرقابي،كما فوضت له السلطة التشريعية خاصة في الدول المتقدمة سلطات واسعة، فيما يعرف بالسلطة التقديرية، والتي تعني أحيانا بصنع القوانين في صنع السياسةالعامة[1] بل حتى في إعاقتها في بعض الأحيان.

٤. السلطة القضائية :

مكانة السلطة القضائية في الدولة تمثل المعيار الأساسي،لمدى احترام تلك الدولة لسيادة القانون، وتتجسد هذه المكانة المتميزة بتأكيد مبدأ استقلالية السلطة القضائية عن السلطتين التشريعية والتنفيذية، ولا يجوز لهما التدخل في سير القضاء وأحكامه السياسة العامة بدرجات مختلفة حسب الأنظمة السياسية.

ثانيا :الفواعل غير رسمية :

هي جهات مستقلة إلى حد كبير عن الحكومات تتسم بصورة رئيسية بأن لها أهداف إنسانية أو قانونية، ظهرت لتحل محل الدولة في وظيفة تخصيص الموارد بأكثر عدالة وكفاءة،

ومن هذه الفواعل يمكن ذكر المجتمع المدني بتفرعاته من أحزاب سياسية وجماعات المصالح، وكذا وسائل الإعلام والرأي العام.

١. المجتمع المدني :

يعد من أبرز الفواعل في النظام السياسي، ويلعب دورا مهما في توجيه صنع السياسة العامة .ويمكن التطرق لمؤسساته كما ذكر" صامويل هنتنغتون" :"أن تحقيق الاستقرار السياسي يقترن بإيجاد مؤسسات سياسية، تنظم المشاركة السياسية وتمنع انتشار العنف والفساد بتوسيع المساهمة الشعبية في صنع السياسات العامة، وتتمثل مؤسساته في:

[1] السيد عبد المطلب غانم وآخرون، **تقويم السياسات العامة**، القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، 1989 ، ص85

أ. **الأحزاب السياسية :**

هي مجموعة من الأفراد تجمعهم فكرة معينة تدفعهم للعمل المتواصل في سبيل استلام السلطة أو الاشتراك في السلطة لتحقيق أهداف معينة، فـهي تمثل إحدى قنوات المشاركة السياسية للمواطن، وكذا احد قنوات الاتصال السياسي، فـهي التي تقوم بالتعبير عن اهتمامات المواطنين ومطالبهم العامة، تعمل على تحقيقها بفعل الضغط على الحكومة وعلى صناع السياسة العامة الرسميين.

ب. **جماعات المصالح :**

لا يقتصر العمل العام على الأحزاب السياسية فقط، بل يشاركها في ذلك النقابات والاتحادات والمنظمات... ، من منطلقات غير حزبية، ويمكن تعريفها ":جماعة أو فئة لها مصالح أو توجهات مشاركة،ويغلب أن يكون لهذه الجماعات عمل أو مهنة واحدة تسعى للتأثير في السياسة العامة حفاظا على مصالحها أو تأكيدا لتوجهاتها، وليس من أهدافها تحمل مسؤولية مباشرة في الحكم إن العلاقة بين الرأي العام والسياسة العامة هي علاقة دائرية ديناميكية، فالرأي العام يؤثر في السياسة العامة، والعكس صحيح، لكن هذه العلاقة المتبادلة تختلف حسب النظام السائد وعوامل كثيرة :كنوع القضية المطروحة، ودرجة نضج وتماسك الجماهير ووجود المؤسسات الدستورية التي تتيح تدفق الرأي العام وتأثيره في السياسة العامة...إلخ

ج .وسائل الإعلام [1]:

تلعب وسائل الإعلام دورا مهما في عملية صنع السياسة العامة من خلال الاهتمامات والمطالب وإيصالها من مواطنين إلى السلطة، بحيث يكون لها تأثيرا قويا بدء من تحديد المشكلة وتغطيتها للأحداث، فتقوم بإثارة اهتمام الجمهور وصانعي السياسة أثناء حدوثها.

[1] حسن أبشر الطيب، ، **مرجع سابق الذكر**، ص153

كذلك تؤثر وسائل الإعلام في نشوء المشكلة من خلال تصويرها بأسلوب سياسي مناسب، كما يمتد دورها إلى وضع البرامج كأقصى تأثير يمكن أن تصل إليه

فالبرامج الحكومية تشمل السياسات المقترحة حول القضايا التي تحتل المراتب الأولى في الأجندة الحكومية، إلا أن هذا يتطلب قدر من الثقافة الديمقراطية. إن دور الفواعل غير رسمية في صنع السياسة العامة يستدعي في البداية وجود منظمات فاعلة تقوم بالربط الوثيق بين الدولة والمواطنين، حيث تقوم هذه المنظمات بدورها في خلق الأجواء المناسبة لتحريك المجتمع نحو التأثير في صنع السياسة العامة للدولة من خلال المشاركة النشطة في رسم وتخطيط وتنفيذ ومراقبة جميع مراحل هذه العملية، ويمكن لهذه الفواعل إتباع عدة طرق سواء كانت شرعية أو غير شرعية للوصول إلى مرحلة يمكن من خلال أن تؤثر في صناعة السياسة العامة خاصة وأنها تلعب دورا هاما في المناقشات بشأن مقترحات القوانين

كما أن حدود هذا الدور يتمثل في :أن هذه الفواعل لا يجوز لها أن تمثل النظام السياسي أو موازيا له، بل عليها أن توفر ضوابط على سلطة الحكومة ويمكنها من خلال هذا الدور أن تساهم في تحسين إدارة الحكم عبر تعزيز المساءلة والشفافية في النظام السياسي والأهم من هذا هو إسهامها في صياغة السياسة العامة.

ومن الضروري أن يعلم القائمون) الصناع الرسميون (على أن دور الفواعل غير[1] الرسمية وطبيعتها يقومان على أساس الشراكة الكاملة والانخراط في العملية السياسية والاقتصادية والاجتماعية وفي عملية التغيير والتطوير والإصلاح وعلى وجوب الانتقال من الدور المطلبي والخدماتي الذي يقتصر على ملء فراغ المؤسسات الحكومية إلى الدور الفاعل والمؤثر في صنع السياسات الوطنية العامة وتطوير حركتها لتتحول من قوة احتجاج إلى قوة اقتراح أيضا.

جامعة تبسة المجلس العلمي كلية الحقوق

[1] أحمد بدر، **الرأي العام :طبيعته وتكوينه وقياسه ودوره في السياسة العامة**، القاهرة، دار قباء للنشر والتوزيع، 1998 ، ص ص،64

ويمكن لهذه الفواعل إتباع عدة طرق للوصول إلى مرحلة يمكن من خلالها أن تؤثر في صنع السياسة العامة لأجل تعزيز فرصة نمو الديمقراطية، وأولى تلك الطرق هي إحداث خلل في ميزان القوى المائل لصالح الدولة بحيث يزداد نفوذ المجتمع و هذه الفواعل في توازن القوة الحاصل، لأنه دون تحقيق توازن أفضل لا يرجى إنجاز ديمقراطي

الأمرالثاني هو قدرة الفواعل غير الرسمية على التأثير في درجة انضباط الجهاز السياسي، لأن وجود فواعل غير رسمية فاعلة والتي تخضع السياسيين لدرجة معينة من الرقابة تجعلهم أكثر حذرا وأقل ميلا إلى إساءة استغلال السلطة .من الناحية الثالثة فإن للفواعل غير الرسمية دورا بارزا كوسيط السلطة وقطاعات المجتمع المختلفة، و هو ما يعزز حالة من التواصل باتجاهين اتجاه الدولة والمجتمع وعندما يصبح الاتجاهان على اتصال دائم وثيق فإنه يتم تحقيق حكم راشد ويتعزز الطابع الديمقراطي[1]

من خلال ما تم طرحه نستخلص أن الجماعات المحلية هي وحدات إدارية محلية تتكون من مجالس منتخبة، لها استقلالية إدارية ومالية عن السلطة المركزية ومقومات وأركان بالأسلوب الذي يتفق مع ظروفها السياسية والاجتماعية والاقتصادية،

كماتفرض عليها رقابة مركزية، إطار قانوني منظم. كما تم التطرق على الإطار المفاهيمي للسياسة العامة، من خلال توضيح مفهوم السياسة العامة وتحديد مختلف عمليات صنعها من إعداد، تنفيذ، تقويم وتوضيح مختلف المؤسسات التي خولت لها هذه العملية .وبما أن جوهر السياسة العامة هو فتح صندوق أسود كما وصف دافيد إستو ن لمعرفة من يد فع لهذا ؟ ومن أثر على من ؟ فإ ن موضوع الدراسة ركز على الجماعات المحلية ودورها في صنع السياسة العامة.

جامعة تيسمسيلت
المجلس العلمي
كلية الحقوق

[1] زين نجاتي، **سياسة الأخبار وأخبار السياسة**، القاهرة، مكتبة الشروق الدولية، 2004 ، ص280

المحاضرة العاشرة :

واقع الجماعات المحلية في صنع وتنفيذ السياسات العامة

تعتبر الجماعات المحلية جزء لا يتجزأ من الدولة، أي أنها تابعة لها بالرغم من وجود اللامركزية التي تعتبر أسلوبا من اساليب التنظيم الإداري والتي تعني توزيع الوظيفة الادارية بين السلطات المركزية في الدولة والهيئات المنتخبة التي تباشر مهامها تحت رقابة هده السلطة. فتنظيم الدولة يستوجب تقسيمه إلى أقاليم، ولاية، وبلدية وبالرجوع إلى البلدية التي تعد الخلية الاساسية للامركزية الاقليمية فهي تلعب دورا هاما في التكفل بحاجيات المواطنين.

أما بالنسبة للولاية التي تعد وحدة إدارية من وحدات الدولة وفي نفس الوقت شخصا من اشخاص القانون تتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة، وبالتالي كلاهما يلعبان دورا رئيسيا في مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية[1].

كما تلعب الجماعات المحلية دورا محوريا في تجسيد السياسات العامة في الجزائر،بحكم قربها من المواطن واطلاعها على احتياجاته، وهو ما نصت عليه النصوص القانونية والتعديلات التي ألحقت فيها (08 / و)قانون الولاية / 90 لسنة 1990)قانون البلدية90 فيما بعد، فخلال هذا المسار عرفت الجزائر العديد من الإصلاحات التنموية والسياسية.

[1] زين نجاني، **سياسة الأخبار وأخبار السياسة**، القاهرة، مكتبة الشروق الدولية، 2004 ، ص280

لقد عرفت المجالس الشعبية البلدية في الجزائر، عدة تطورات تاريخية خاصة منذ الاستقلال، متأثرة في ذلك بالظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي مرت بها البلاد، فلقد ظلت البلدية والمجلس الشعبي البلدي تابعة للدولة هذا ظهرت جملة من الإصلاحات متمثلة في قانون (1990) إلى غاية قانون البلدية لسنة(2011) ، فالمجلس الشعبي البلدي ملزم في كل مرحلة لصنع وتنفيذ السياسة العامة المحلية، لمراعاة المصلحة الوطنية قبل المصلحة المحلية، للبلدية في ظل التعددية السياسية لم تختلف عما كانت عليه في ظل المخططات الوطنية المركزية بسبب تعاظم دور الدولة على مستوى المحلي رغم الاعتراف اللامركزي الذي كرسها النظام ذاته هذا التداخل في تقرير السياسة المحلية مترجم عمليا في تعدد وسائل الرقابة على المجالس البلدية بمختلف أنواعها ومصادرها .غير أن القواعد القانونية التي نصت عليها تكوين المجالس وأعطاها صلاحيات جديدة في صنع وتنفيذ السياسة العامة المحلية، إلا أن هذا الواقع يبقى محل انتقادات يستوجب الدراسة والبحث

إلى جانب تسليطنا الضوء لدور للبلدية[1] في صنع وتنفيذ السياسة العامة المحلية على ضوء الإصلاحيات في الجزائر والواقع المعاش، من أجل المساهمة في عمليتي صنع وتنفيذ القرارات، يمكن للمواطنين المحلي المشاركة في الانتخابات، واختيار الممثلين في مختلف مستويات الحكم .

هذا ما يعزز الثقة ويزيد في نسبة قبول القرارات السياسية من جانب المواطنين، الأمر الذي يعني زيادة الخبرات المحلية وتوفر فرص متساوية للجميع، وبذلك تحقيق الكفاءة. كما تتضمن توجيهات عامة لنظامه الداخلي وكيفية ممارسة وظائفه ويتم على مستواها التشاور الديمقراطي لصنع وتنفيذ السياسة العامة المحلية،

جامعة تبسة المجلس العلمي كلية الحقوق

[1] محمد سليمان الطماوي مرجع سابق ص88

كما أن تشكيل المجالس الشعبية البلدية والولاية يحقق مبدأ الجماعية في التسيير بينما تنفيذ السياسة العامة المحلية تكون منوطة لرئيسي المجلس الشعبي البلدي في إقليم البلدية،والوالي في إقليم الولاية.

قائمة المراجع:

1 ـ بومدين طاشمة، **الحكم الراشد ومشكلة بناء قدرات الإدارة المحلية في الجزائر**، مجلة التواصل، جامعة أبوبكر بلقايد، تلمسان، العدد26 ،2010

2 ـ عثمان عزيزي، **دور الجماعات والمجتمعات المحلية في التسيير والتنمية بولاية خنشلة**، دراسة حالة بلدية قابس وبلدية الرملية، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في التهيئة العمرانية، كلية علوم الأرضوالجغرافيا والتهيئة العمرانية، جامعة قسنطينة، 2008

3ـ بدري نصر الدين، **الاستقلالية المالية للجماعات المحلية**" دراسة حالة ثلاث بلديات"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص تسيير المالية العامة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2011 ،

4ـ ناجي عبد النور، **دور الادارة المحلية في تقديم الخدمات العامة)** تجربة البلديات الجزائرية(، متحصل عليه من الموقع بتاريخ02 /2021/12

5 ـ بلجيلالي محمد، **إشكالية عجز ميزانية البلديات، دراسة تطبيقية للبلديات، بولاية تيارت**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية،جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2010، ص21

6ـ عادل بوعمران، **البلدية في التشريع الجزائري** :أجهزة البلدية – مالية البلدية – الوظيف البلدي – صلاحيات البلدية، الجزائر، عين مليلة، دارالهدى 2010 ،

7 ـ أحمد لكحل، **دور الجماعات المحلية في حماية البيئة**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2014 ،

ـ 8 سليمان محمد الطماوي، **الوجيز في القانون الإداري**، دراسة مقارنة، مصر، دار الفكر العربي، 1989 ،

9هشام زغاشو، **صنع السياسة العامة من منظور توزيع السلطة وعلاقتها بالرأي العام في الأنظمة المفتوحة**، مجلة البحوث والدراساتالإنسانية، العدد 2015 10 ، جامعة قسنطينة، ص79

10جيمس اندرسون، **صنع السياسات العامة**، عامر الكبيسي مترجما، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة،

11عليوة عبد الكريم درويش، **دراسات في السياسة العامة وضع القرار، مركز القرارات للاستشارات**، القاهرة، 2000 ، ص35

12 .تامر كامل عبد الكريم، محمد الخزرجي، **النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة**، عمان، دار مجدلاوي للنشر، 2004 ، ص29

جامعة تيسمسيلت المجلس العلمي كلية الحقوق

13وصال نجيب العزاوي، **مبادئ السياسة** العامة، دار أسامة للنشر والتوزيع، 2000 ، ص 14

14أحمد سعيفان، **قاموس المصطلحات السياسية والدستورية والدولية**، بيروت، مكتبة لبنان، ص213

15نصر عارف، **ابستمولوجيا السياسة المقارنة :النموذج المعرفي، النظرية، المنهج**، القاهرة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2002، ص260

16فهمي خليفة الفهداوي، **السياسة العامة :منظور كلي في البنية والتحليل**

17حسن أبشر الطيب، **الدولة العصرية :دولة مؤسسات**، القاهرة، الدار الثقافية، 2000

18أحمد مصطفى الحسنين، تحليل **السياسات :مدخل جديد للتخطيط في الأنظمة الحكومة**، دبي، مطابع البيان التجارية، 1994

19سلوى شعراوي جمعة وآخرون، **تحليل السياسات العامة في الوطن العربي**، القاهرة، مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة،2002

20بشير المغيربي، مترجما، **السياسة المقارنة في وقتنا الحاضر**، عمان، الدار الأهلية، 1997،

21 عمار بوضياف، **الوجيز في القانون الإداري**، الجزائر دار الريحانة،

جامعة تيسمسيلت المجلس العلمي كلية الحقوق

22أحمد بوضياف، **الهيئات الاستشارية في الإدارة الجزائرية**، الجزائر المؤسسة الوطنية للكتاب 1989 ،

23 Jean. Bernard Auby, jean. **François Auby**, **droit des collectivités locales**, presses universitaire de France, septembre, 1990.

24 Lawrance J.R.Herson, **politique publique ausc.ETATS-UNIS** ; théorie et pratique , collection Manuels, 2000, série économie dirigé par abdelkader SID-AHMED

24 Thomas R. Day, "**understanding public policy**". 7Ed, New Jersey : prentice Hall, Englewood cliffs, 1992.